ميزانية النوع الاجتماعي بين واقع التحديات والآفاق المسقبلية

فاطمة الزهراء أخانة

Forum of Federations
The Global Network on Federalism and Devolved Governance

Funded by the Government of Canada
Canada

Partners
Morocco Jordan Tunisia

ميزانية النوع الاجتماعي بين واقع التحديات والآفاق المسقبلية

الطالبة الباحثة: فاطمة الزهراء أخانة

جامعة سيدي محمد بن عبد الله

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

مختبر الدراسات الاستراتيجية والتحليلات القانونية والسياسية-فاس

مقدمة:

تعتبر الميزانية الركيزة الأساسية للدولة والعمود الفقري في بنائها وتكوينها وتشكل في مختلف النظم المالية الحديثةالتطبيق العملي للسياسة العامة للبلاد،فهي تلعب دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية،بحيث أنها الإطار الذي تنعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها وأداتها إلى تحقيقها،هي المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد،وللحالة السياسية في دولة من الدول، وفي فترة زمنية معينة، ويكفي للتدليل،أن نقف على الدور الذي تلعبه كل من الايرادات العامة والنفقات العامة وذلك باعتبارهما أهم عناصر المالية العامة،في الكشف عن الظروف الاقتصادية والسياسية لدولة معينة[145].

شكلت ميزانية الدولة التي يصدر بربطها قانون مالية السنة، أداة أساسية لتنفيذ السياسات العمومية وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية وإنجاز برامج العمل الحكومي الموضوعة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و المجالية و ضبط التوازنات المالية[146]. بحيث تحظى السياسة المالية بأهمية كبيرة إلى جانب باقي السياسات العمومية نظرا للدور الذي تلعبه في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي ينشدها المجتمع وتتطلع إليها فئات واسعة منه.

وقد برز مفهوم ميزانية الجندر أو المبنية على النوع الاجتماعي لإبراز تبعات مختلف القرارات المتعلقة بالميزانية، على كل من الرجال والنساء في مراحل العمر المختلفة والفئات الاجتماعية المختلفة والتوزيع الجغرافي في مناطق الدولة المختلفة، وعملا على إعادة بناء الميزانية المعتمدة حاليا بعد الأخذ بعين الاعتبار احتياجات النوع الاجتماعي[147].

---

[145]- زهيرة الادريسي، مقال المالية العمومية المغربية بين هاجس مواجهة وباء كوفيد 19 المستجد وواقع الأزمة، مجلة القانون والأعمال.

[146]- عسو منصور، قانون الميزانية العامة و رهان الحكامة المالية الجيدة، مطبعة المعارف الجديدة ،الرباط، الطبعة الأولى أكتوبر 2017 ص 7.

[147]- إبراهيم أوجامع، " إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة"، بحث لنيل الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، أبي بكر بلقايد (تلمسان الجزائر)، 2010-2011 ص 5، زيارة الموقع الالكتروني،-http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/442/1/OUDJAMAa-IBRAHIM.mag.pdf، زيارة الموقع 05/01/2018 على الساعة 57: 14.

وتركز الميزانية المستندة للنوع الاجتماعي على تقييم آثار تلك الموازنات على أوضاع المرأة والرجل والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة وظروفهم المعيشية طيلة دورة عمر الميزانية، بداية من الإعداد إلى التنفيذ وحتى المراقبة والختم[148].

وتهدف هذه الآلية بالأساس إلى بيان الفرق الشاسع بين السياسات العمومية المقترحة ضمن الميزانيات والموارد، التي يتم تخصيصها لتنفيذ المشاريع والخطط التنموية، كما تعمل كذلك على ضمان إنفاق الموارد العمومية بشكل يراعي العدالة الاجتماعية والمساواة حسب النوع الاجتماعي[149].

من هنا يمكن التساؤل :

ما هي التحديات والعراقيل التي تقف في طريق إدماج النوع الاجتماع في المغرب؟

ما هي الآفاق المفتوحة لمعالجة مختلف هذه التحديات؟

سنجيب على السؤالين من خلال:

المطلب الأول: نجاعة ميزانية النوع الاجتماعي في المجال المالي العمومي.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للميزانية باعتماد مقاربة النوع الإجتماعي.

المطلب الأول: نجاعة ميزانية النوع الاجتماعي في المجال المالي العمومي.

تعتبر مقاربة النوع الاجتماعي أداة لتحليل وتخطيط وتقييم المعرفة الدقيقة للواقع السوسيو اقتصادي، وتستهدف تنمية عادلة، منصفة ومستدامة للرجال والنساء والأولاد والبنات، باعتبار قيمهم الإنسانية المتساوية واحتياجاتهم المتباينة، ويأتي إدراج هذه المقاربة في مسلسل وضع وتنفيذ الميزانية في سياق مجموعة من الإصلاحات والإنجازات التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة في اتجاه تكريس مبدأي الإنصاف والمساواة بين الجنسين في مجالات متعددة[150]. إلا أن الميزانية التي تدمج مقاربة النوع تواجه مجموعة من الصعوبات(الفقرة الأولى)، ولتجاوز هذه العراقيل يجب رفع رهانات كبرى لتحقيق الهدف من إدماج النوع الاجتماعي، (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى : الصعوبات والتحديات التي تواجه ميزانية النوع الاجتماعي.

148- نفس المرجع السابق.

149-نفس المرجع السابق.

150- من هذه الإجراءات صدور مدونة الأسرة، المصادقة على اتفاقيات دولية في مجال حقوق الإنسان، خاصة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و اتفاقية حقوق الطفل، و إصلاح مدونة الشغل مع اعتماد مبدأ عدم التمييز بين الجنسين، و دخول النساء إلى مجلس النواب، و تحديد نسبة تمثيلهن في 100/10 .

إن ميزانية النوع الاجتماعي تعترضها مجموعة من الصعوبات والتحديات، من أهمها:

1- بطء الترسيخ المؤسساتي لبعد النوع الاجتماعي: فرغم أن المغرب بلور مبكرا استراتيجيات ومخططات عمل وطنية للنهوض بالمساواة ومحاربة كافة أشكال التمييز ضد النساء، إلا أن الترسيخ المؤسساتي لبعد النوع الاجتماعي عرف بطء في مساراته على مستوى بعض القطاعات الحكومية .كما يسجل أيضا ضعف الإدماج العرضاني لبعد النوع الاجتماعي في المشاريع الاقتصادية والتنموية الكبرى، فالمغرب، الذي تميز بإطلاق دينامية تنموية رائدة، لم يطور آليات ومناهج لاستحضار الحاجيات المختلفة للنساء والرجال بشكل كاف في هذه المشاريع الكبرى[151].

2- ضعف القدرات البشرية المؤهلة والموارد المالية الكافية لإدماج النوع في السياسات الوطنية: حيث تتجاوز عدد المبادرات والإجراءات الحكومية المبرمجة والمرتبطة بإدماج النوع في السياسات الوطنية أحيانا القدرات والطاقات البشرية المتخصصة والمؤهلة المتوفرة، مما يصعب معه التحكم في تعثرات التنفيذ المرتبطة بغياب أو قلة القدرات البشرية. كما أن بلادنا بذلت مجهودا مهما من أجل إعادة الاعتبار للقطاعات الاجتماعية، وخصصت لها موارد مالية مهمة، إلا أن ما يصرف من اعتمادات، على أهميته، لا يصل حجمه إلى المستوى المطلوب، نظرا لحجم الخصاص الموجود أمام محدودية الموارد. لذلك، هناك حاجة لتعزيز قدرات الموارد البشرية بمختلف الآليات والمؤسسات الوطنية المعنية بقضايا المرأة، وأيضا تخصيص الموارد المالية الكافية.

3- نقص على مستوى توفر بعض البيانات والإحصاءات حسب النوع الاجتماعي وعدم انتظاميتها : حيث أن غياب أو ضعف توفر بعض الأنواع من البيانات والإحصاءات حسب النوع أو عدم القدرة على توفيرها بشكل منتظم، يضعف الوعي بالفوارق المنتظمة الموجودة بين الجنسين، والتمكن من فهم أسبابها وعواقبها، ويجعل من الصعب التحكم فيها والقدرة على معالجتها. كما أن صعوبة القيام بقياسات إحصائية على امتداد فترات زمنية متقاربة (خريطة فوارق النوع الاجتماعي السنوية نموذجا)، أو على مستويات جغرافية مختلفة يؤثر على مستوى تفاعل السياسات الوطنية مع إشكالات المساواة والتمييز.

4- ضعف آليات التدقيق المؤسساتي في إدماج النوع الاجتماعي: حيث يسجل ضعف على مستوى متابعة وتقييم السياسة الحكومية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، فتغيب آليات التقييم والتدقيق المؤسساتي اتجاه إدماج النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، وتوجد ندرة في ما يخص الكفاءات البشرية المتخصصة في تدقيق النوع الاجتماعي[152].

---

[151]- تقييم عمل بكين +20، "تقرير المملكة المغربية "، ص 19.

[152]- نفس المرجع السابق، ص 20.

5- ضعف الالتقائية في السياسات والبرامج التنموية: تشمل السياسات الحكومية المرتبطة بالنهوض بأوضاع المرأة جميع جوانب العمل الحكومي، فرغم عمودية آلية اشتغال القطاع الحكومي الخاص بقضايا المرأة إلا أن التدخلات المرتبط أثرها بالنساء نجدها متضمنة في مختلف الاستراتيجيات القطاعية الحكومية والتي في بعض الأحيان تقوم فيها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بالدور التنسيقي، مرتهنة بتدخل متعدد الأطراف متوافق عليه ومتفاوض حوله. ويشكل ضعف إطار العمل الحكومي التنسيقي عائقا أمام تحقيق الالتقائية بين السياسات، وأمام تحسين العديد من مؤشرات النوع الاجتماعي التي ترتبط بعدة متدخلين حكوميين ومحليين، مما يؤكد أهمية إحداث انسجام شامل بين المخططات والسياسات التنموية وضمان التقائيتها عند تشخيص الوضع، وعند تحديد السياسات وتنفيذها وأيضا تقييمها[153].

6- ضعف تفعيل بعض الإصلاحات التشريعية: فرغم بلورة المغرب لقوانين ومقتضيات قانونية مهمة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، إلا أن تفعيل بعضها لا يزال يشكل تحديا مطروحا، يراهن على تجاوزه عند انطلاق العمل بميثاق العدالة، الذي توج مسار ا من المشاورات بين مختلف الفاعلين في موضوع إصلاح العدالة .

الفقرة الثانية: رهانات اعتماد مقاربة النوع الإجتماعي

يجب رفع رهانات كبرى لتحقيق إدماج النوع الاجتماعي منها :

1 - تقوية البعد المجالي في وضع وتنزيل السياسات العمومية والبرامج التنموية، باعتبار المجال المحلي أصبح اليوم الإطار الأنجع لطرح القضايا الأساسية للتنمية، ومجال للتعبير الأمثل عن الإشكاليات البارزة في علاقاتها مع خصوصية الجهات، بما يؤهله ليكون إطارا لبلورة استراتيجية بديلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية في إطار الجهوية الموسعة التي تقلص من التفاوتات الترابية وتدعم خدمات القرب .

2- تطوير المنظومة الإحصائية والمعرفية المتعلقة بمختلف مؤشرات النوع، بما سيساعد على رصد وضعية المساواة بمختلف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تشكل المؤشرات آليات قوية للتشخيص وتحديد المجالات ذات الأولوية، وتقييم اتجاهات التطور والتقدم. مع التأكيد على أهمية المعطيات المحلية وضرورة تطوير المعلومات الإحصائية على المستويات الجغرافية المحلية الأساسية، بما يمكن من إعداد تقارير جهوية تمكن من ملاءمة السياسات الوطنية مع الحاجيات المحلية[154].

[153]- نفس المرجع السابق ، ص 20.
[154]- نفس المرجع السابق ، ص 20.

3- تفعيل المقاربة التشاركية وتوطيد مسار الديمقراطية التشاركية من أجل بناء شراكة وطنية ينخرط في تفعيلها كل الشركاء المؤسساتيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

4- تحسين الحكامة ومستوى نجاعة التدبير الحكومي على كل مستويات التخطيط وصياغة البرامج وتدبير الموارد ومحاربة الفساد من أجل فعالية ومردودية أكبر للفعل العمومي.

5- اعتماد المنهج الاستهدافي الذي يقوم على إعطاء الأولوية في السياسات والبرامج التنموية للنساء الأكثر تضررا، وأيضا للمناطق والجماعات الترابية المهمشة من أجل تقليص الفوارق بين النساء جغرافيا.

6- العمل على تشجيع إشراك الرجال في العمل على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين، لأن تغيير مواقف الرجل يساهم في تغيير أوضاع المرأة والقضاء على حالات التفاوت بين الجنسين بالضرورة[155].

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للميزانية باعتماد مقاربة النوع الإجتماعي

إن ميزانية النوع الاجتماعي لها خصوصية في المجال المالي العمومي،(الفقرة الأولى) مما تنفتح معه آفاق جديدة لهذه الميزانية، (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: خصوصيات ميزانية النوع الإجتماعي

إن الدراسة التي أعدتها وزارة المالية بتعاون مع البنك الدولي سنة 2002 حول "جدوى المنهجية لاعتماد الميزانية الخاصة بالنوع الاجتماعي و الطفولة بالمغرب" دور مهم في إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في إعداد و تحليل الميزانيات.

ومن خصوصيات الميزانية المدمجة لمقاربة النوع الاجتماعي كونها:

- تراعي المساهمة المختلفة للرجال والنساء بمختلف الشرائح التي ينتمون إليها وتقترح حلولا لجعل الميزانية تعترف بالارتباط الموجودة مثلا بين الاقتصاد المنظم وغير المنظم[156].

- تدرس آثار توزيع المداخيل و النفقات على الرجال و النساء ليس فقط على المدى القريب بل على المتوسط و البعيد، أي على دور حياتهم بكاملها.

---

[155]- نفس المرجع السابق ، ص 21.

[156]- وزارة الاقتصاد والمالية،" دليل إصلاح الميزانية، المراقبة الجديدة لتدبير الميزانية المرتكزة على النتائج المدمجة لمقاربة النوع الاجتماعي"، 2005، ص 22

ـ تحرص على استجابة الميزانية بشكل منصف للحاجيات الآنية والاستراتيجية للنساء والرجال و البنات والأولاد من مختلف الشرائح السوسيواقتصادية و كل الأوساط تسعى إلى الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين هذه الشرائح ومبدأ الإنصاف والمساواة.

ولهذا فقد أصبحت الميزانية المتعلقة بالنوع الاجتماعي أداة دائمة لكل ميزانية تعتمد على الفعالية والنجاعة، ويعتبر النوع الاجتماعي من الوسائل الداعمة للمنهجية التي ترتكز على النتائج في التدبير العمومي، لأنها تندرج في إطار تحليل و تقييم دقيقين لآثار الميزانية على جميع السكان، أي الرجال و النساء و الأولاد و البنات من جميع الشرائح الاجتماعية باختلاف حاجياتهم. فهي تمكن من رصد الفوارق بين المواطن والخصاص من أجل توجيه دقيق للتدخل[157].

الفقرة الثانية: أفق اعتماد مقاربة النوع الإجتماعي في الميزانية

إن ميزانية النوع الاجتماعي، تهدف إلى إعادة توظيف أواصر الصلة بين الموارد المرصودة وتحقيق الأهداف التنموية و الاقتصادية و الاجتماعية المتوخاة، والتي يتم قياسها بواسطة مؤشرات أداء رقمية، فمن المفروض أن تقدم أجوبة واضحة لسلسلة من الأسئلة المتعلقة بوضع هذه السياسات التي تفرضها الحكامة الرشيدة والإنصاف والمساواة، فالميزانية التي تدمج مقاربة النوع هي ميزانية:[158]

1- تراعي المساهمة المختلفة للرجال والنساء وبمختلف الشرائح التي ينتمون إليها، وتقترح حلولا لجعل الميزانية تعترف بالارتباط الموجود مثلا الاقتصاد المنظم وغير المنظم.
2- تدرس آثار توزيع المداخل والنفقات على الرجال والنساء، ليس فقط على المدى القريب بل على المدى المتوسط والبعيد، أي على دورة حياتهم بكاملها.
3- تحرص على الاستجابة بشكل منصف للحاجيات الآنية والاستراتيجية للنساء والرجال، والبنات والأولاد من مختلف الشرائح السوسيواقتصادية والأوساط.

4- تسعى للتخفيف من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بين هذه الشرائح وتفعيل مبدأي الإنصاف والمساواة.

وللميزانية حسب مقاربة النوع الاجتماعي بعد هيكلي استراتيجي لكونها تجمع بين أهداف اجتماعية و اقتصادية وسياسية لكون المقاربة:

_ من الأدوات السياسية لضمان نجاعة وشفافية الميزانية.

_ من آليات تحقيق الإنصاف و المساواة و العدالة الاجتماعية.

---

[157]- التقرير الاقتصادي والمالي المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2007.
[158]- دليل إصلاح الميزانية ، مرجع سابق، ص 48.

ولهذا، يأتي مقاربة النوع الاجتماعي في مسلسل تحضير وتنفيذ الميزانية، تتويجا لمجموعة من الإنجازات والإصلاحات التي شهدها المغرب في السنتين الأخيرتين، يهدف إرساء مبادئ المساواة والعدالة. فهذه المقاربة قد تم التأكيد عليها في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي سلطت الضوء على ضرورة إدماج مختلف فئات المجتمع كمحور استراتيجي لإنجاز وتحقيق أهداف التنمية البشرية للدولة[159].

وفي هذا الإطار حقق المغرب قفزة نوعية في مجال التنمية البشرية لتبنيه مقاربة النوع الاجتماعي، وذلك بعد مجهودات مثمرة بذلت منذ سنة 2002، والتي توجت بنشر تقرير النوع سنة 2005، ضمن التقرير الاقتصادي والمالي المرافق لقانون المالية.

وهذا مكن مسلسل ميزانية النوع الاجتماعي من تحقيق إنجازات مهمة على مستوى انخراط واكتساب أدوات وآليات مقاربة النوع الاجتماعي، حيث تمت هذه الانجازات في إطار مندمجة وتدريجية ترتكز على الإرادية وتأخذ بعين الاعتبار قدرات الوزارات المنخرطة.

وفي هذا الاتجاه، تم تهييئ تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2020بمشاركة مختلف القطاعات المنخرطة في مسلسل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية، ويهدف التقرير إلى تحليل أثر أهم البرامج القطاعية التي تتضمن مجموعة من المكونات المشتركة من أجل استكشاف الكفيلة بضمان تدخلات أنجع للسلطات العمومية عند بلورة السياسات العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي.

وللإشارة، فإن تقييم السياسات العمومية من زاوية النوع الاجتماعي، ثم إغناؤه بدليل المؤشرات النجاعة سواء على مستوى ميزانية التسيير أو الاستثمار، كما تم تقديم مقترحات لجندرة المؤشرات من أجل قياس آثار السياسات العمومية على الساكنة المستهدفة[160].

بيد أن هذه المقاربة لن تتمكن من كسب رهان تحقيق طموحاتها، إلا إذا التزمت بقدر الإمكان بمتطلبات النظرة الأفقية بين القطاعات التي توفر أسس التنمية البرية وتضمن فعالية أكبر وانسجاما أفضل للسياسات العمومية[161].

---

[159]- سعيد جعفري وآخرون، "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: السياق العام، الأسس و الآليات "، مكتبة الرشاد، سطات، طبعة 2006، ص 3.

[160]- مشروع قانون المالية لسنة 2011، تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي، ص 6.

[161]- إن النتائج المشجعة التي بلغتها المخططات القطاعية، لا يعني أن تحجب عنا كونها ستظل محدودة النجاعة، بدون إزاحة ثلاثة عوائق رئيسية، و في مقدمتها ضعف التنافسية، مؤكدين على ضرورة التفعيل الأمثل للاستراتيجة الوطنية للمناطق اللوجستيكية، أما العائق الثاني فيتعلق باختلاف تناسق حكامة هذه المخططات، الذي يجب إزاحته باعتماد الآليات اللازمة لتفاعلها، ضمن منظور استراتيجي مندمج، لا مجال معه للنظرة القطاعية الضيقة، "انظر خطاب العرش بتاريخ 2010/06/30".

خاتمة:

على الرغم من جميع الفوائد التي جرى ذكرها، لا ينبغي الاستهانة بالعبء التي تتضمنه المبادرات من هذا النوع والتي عادة ما تلاقي ممانعة أو رفضا من الأطراف المختلفة التي تجد فيها تحديدا لمصالحها أو تدخلا في شؤونها. كما تتطلب هذه المبادرات تخصصا وفهما عميقا لمجالي النوع الاجتماعي والاقتصاد الكلي، وهما مجلان لا يتوفر العديد من المتخصصين فيهما معا:مما يتطلب شراكة من نوع خاص، تقوم على الفهم المشترك المجالي التخصص من جهة وبين قطاعات المجتمع المختلفة من جهة أخرى.

فميزانية النوع الاجتماعي التي ترتكز على أدوات تحليلية وعلى مقاربة نوعية لتقويم أثرالسياسات العمومية على الجندر (النوع الاجتماعي)، كما يعتبر إدراج بعد النوع الاجتماعي في الميزانية تمرينا للتقييم الأولي للسياسات العمومية من حيث تحقيق المساواة والإنصاف التي تشكل ركائز للحداثة والديمقراطية ولتحقيق نتائج مهمة من هذا التمرين لا بد من رفع العديد من التحديات المطروحة أمام الآفاق المستقبلية لمشروع لإنجاز ميزانية حساسة يالنوع الاجتماعي حيث يتطلب تعزيز مقاربة الميزانية حسب النوع الاجتماعي انخراطا واسعا لكل من القطاعات الوزارية والبرلمانيين والفاعلين المجتمع المدني و كذا الأخذ اللازم بعين الاعتبار هذا البعد في أفق بلورة القانون التنظيمي للمالية مع ضرورة مواصلة الجهود و توفير الوسائل الكفيلة بترسيخ مقاربة النوع ضمن الميزانية في ممارسات إعداد الميزانية للوصول إلى النتائج المرتقبة.

لائحة المراجع:

1- عسو منصور، قانون الميزانية العامة و رهان الحكامة المالية الجيدة، مطبعة المعارف الجديدة ،الرباط، الطبعة الأولى أكتوبر 2017.

2- إبراهيم أوجامع، " إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة"، بحث لنيل الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، أبي بكر بلقايد (تلمسان الجزائر)، 2010-2011 .

3- سعيد جعفري وآخرون، "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: السياق العام، الأسس والآليات"، مكتبة الرشاد، سطات، طبعة 2006.

4- زهيرة الادريسي، مقال المالية العمومية المغربية بين هاجس مواجهة وباء كوفيد 19 المستجد وواقع الأزمة، مجلة القانون والأعمال.

5- تقييم عمل بكين +20، "تقرير المملكة المغربية ".

6- وزارة الاقتصاد والمالية،" دليل إصلاح الميزانية، المراقبة الجديدة لتدبير الميزانية المرتكزة على النتائج المدمجة لمقاربة النوع الاجتماعي"، 2005.

7- التقرير الاقتصادي والمالي المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2007.

8- مشروع قانون المالية لسنة 2011، تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي.